

إدارة الأصول في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

أ. د. منذر مرهج*

(تاريخ الإيداع ١/٩ / ٢٠٢٤ - تاريخ النشر ٣/٢٣ / ٢٠٢٥)

□ ملخص □

هدفَ البحث إلى تقييم واقع عملية إدارة الأصول في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، شمل مجتمع البحث جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها ٢٧ شركة واقتصرت عينة البحث على ٢٠ شركة منها بعد استبعاد ٧ شركات لعدم كفاية البيانات المتوفرة عنها خلال الفترة الزمنية (٢٠٢٣-٢٠١٨)، وقد تمّ جمع البيانات الثانوية اللازمة والمتعلقة بالشركات المدروسة من خلال الموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية.

وبعد التحليل والمناقشة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التي بينت عدم استقرار أحجام الأصول المادية الثابتة للشركات المعنية وعدم تحقيقها نسبة ملاءمة مستقرة بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة (CA/FA) خلال فترة الدراسة.

كما تبينَ للباحث عدم وجود نمط واضح لإدارة الأصول في الشركات المعنية وبالتالي عدم نجاحها في إدارة أصولها بشكل سليم وفعال نتيجة غياب النمط الواضح والراسخ لتركيبية أصولها التي تعمل بها. **كلمات مفتاحية:** إدارة الأصول، الأصول الثابتة، الأصول المتداولة، سوق دمشق للأوراق المالية.

* أستاذ في كلية إدارة الأعمال، جامعة المنارة.

البريد الإلكتروني: monzer.mourhij@manara.edu.sy

Asset Management in Firms Listed on Damascus Securities Exchange

Prof. Dr. Mounzer Mourhij *

(Received 9/1/2024.Accepted 23/3/2025)

□ABSTRACT □

The research aimed to evaluate the reality of the asset management process in the firms listed on Damascus Securities Exchange. The researcher relied on the descriptive analytical approach. The research community included all firms listed on the Damascus Securities Exchange, which numbered 27 firms. The research sample was limited to 20 companies after excluding 7 companies due to insufficient data available on them during the time period (2018-2023). The necessary secondary data related to the firms studied were collected through the Damascus Securities Exchange website. After analysis and discussion the researcher reached a set of results that showed the instability of the sizes of fixed physical assets of the firms concerned and their failure to achieve a stable ratio of suitability between current assets and fixed assets (CA/FA) during the study period. The researcher also found that there was no clear pattern for asset management in the firms concerned and thus their failure to manage their assets in a sound and effective manner due to the absence of a clear and established pattern for the composition of their assets with which they operate.

Keywords: Assets Management, Fixed Assets, Current Assets, Damascus Securities Exchange.

* Professor, Faculty of Business Administration, Manara University.
E-mail: monzer.mourhij@manara.edu.sy

مقدمة:

الأصل هو عنصر ذو منفعة وقيمة اقتصادية تمتلكه المنشأة لفترة معينة من الزمن ترتبط بخصائصه ودرجة الاستفادة منه، والمقصود بالأصول في سياق هذا البحث تلك الأصول المادية التي تستخدم في عمليات الإنتاج والمتاجرة وليس الأصول الخاصة أو الأصول البشرية في المنشأة. وفي إطار السعي لتعظيم قيمة المنشأة واستغلال الموارد المتاحة فيها بفعالية وكفاءة تأتي أهمية إدارة الأصول من خلال العمل على حيازة الكم الكافي والمناسب من الأصول الثابتة التي ستستفيد منها المنشأة على مدى فترة طويلة من الوقت، والعمل على تشغيلها وصيانتها والحفاظ عليها وعلى سلامة عملها وتجديدها في الوقت المناسب، والعمل على تأمين النوع والكم المناسب والكافي لتشغيلها من الأصول المتداولة التي يتم تدويرها خلال الدورة التشغيلية للمنشأة، فكل النوعين من الأصول ضروريين للمنشأة ويكملان بعضهما البعض (Shrotriya, 2017).

ويتم ذلك كله بما يتوافق مع أهداف المنشأة في ظل معرفة دورة حياة كل نوع من الأصول والمخاطر المرافقة لعملية حيازته وتشغيله والحفاظ عليه.

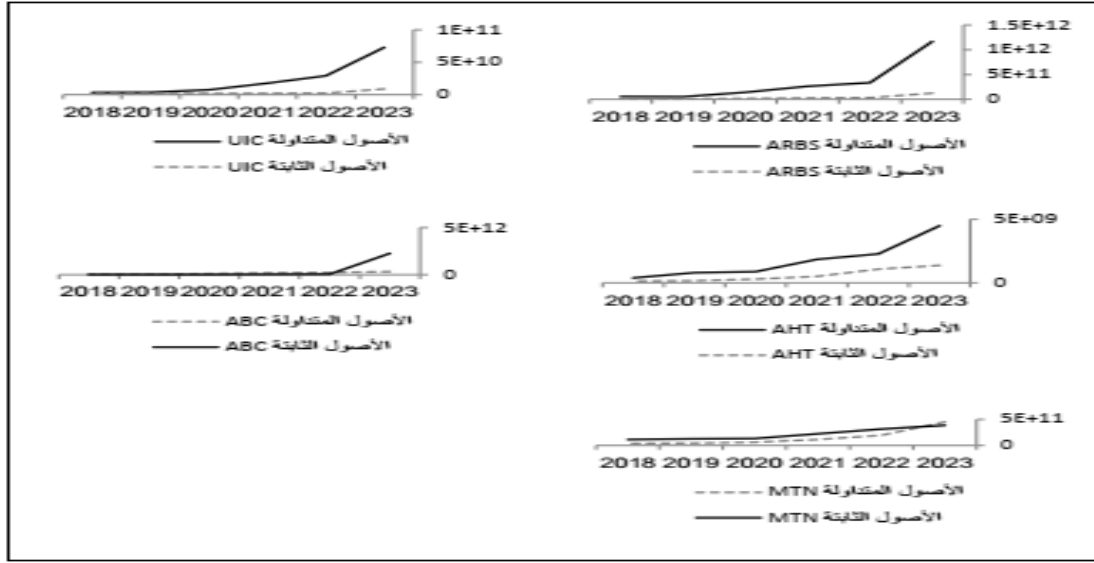
مشكلة البحث:

تعدّ الأصول الثابتة والأصول المتداولة من أهم المكونات التي تعتمد عليها المنشأة لضمان استمراريته وتحقيقها لأهدافها المحددة وفق الخطط التي يتم رسمها بمختلف مراحلها الزمنية.

ومن هنا تظهر أهمية إدارة هذه الأصول بدءاً من التخطيط لتحديد نوع وحجم كل منها وتوقيت الحصول عليه ومن ثم تشغيله وصيانتها والحفاظ عليه والعمل على تجديده أو إدخال التعديلات اللازمة عليه في الأوقات المناسبة لذلك.

وانطلاقاً مما سبق أجرى الباحث دراسة استطلاعية شملت عدداً من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تنتمي لقطاعات اقتصادية متنوعة وتتبع تطور قيمة الأصول الثابتة فيها وقيمة الأصول المتداولة اللازمة لتشغيلها وضمان عدم تعطلها، حيث وجد تبايناً في قيم الأصول الثابتة من عام لآخر رغم حالة التضخم السائدة خلال الفترة المدروسة وذلك كما هو مبين في الشكل التالي (١)

الشكل (1) تطور حجم الأصول الثابتة والمتداولة لعينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.



المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

كما وجد الباحث حالة من التباين الواضح في نسبة الأصول المتداولة إلى الأصول الثابتة من عام لآخر مما يوحي بوجود استثمار زائد في الأصول المتداولة أحياناً ونقص أو تعطيل لجزء من الطاقة الانتاجية المتاحة في أوقات أخرى.

وبذلك تتجلى الأصالة العلمية للبحث بشكل جليّ من خلال دراسة وتتبع نسبة حجم الأصول المتداولة إلى حجم الأصول الثابتة، وبالتالي تقييم مدى سلامة قرارات الاستثمار في الأصول وضمان تحقيق النسبة الملائمة بينهما ومدى استقرارها لتحقيق الأداء المالي الأمثل.

الأمر الذي دفع بالباحث للتعبير عن مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الآتية:

١. كيف تتم إدارة الأصول في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
٢. هل تتبع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية نمطاً واضحاً وسليماً

في إدارة تلك الأصول؟

أهمية البحث:

الأهمية النظرية للبحث:

تمثلت أهمية البحث من الناحية النظرية في تغطية جانب مهم من الجوانب الذي ينبغي على إدارات الشركات الاهتمام به من أجل استخدام أهم مواردها وتشغيلها بفعالية وكفاءة، وترشيد مواردها المالية وتحسين الأداء التشغيلي والمالي فيها.

الأهمية العملية للبحث:

تمثلت أهمية البحث من الناحية العملية في تقييم عملية إدارة الأصول في الشركات المدرجة الممثلة تقريباً لمختلف القطاعات الاقتصادية في البلد، والكشف عن أهمية اتخاذ القرارات السليمة لحيازة الأصول بنوعها الثابتة والمتداولة وضمان تحقيق نسبة مثالية بينهما تعمل على تحسين مستوى كفاءة العمليات التشغيلية والمالية في تلك الشركات.

أهداف البحث:

- سعى الباحث من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة الأهداف الآتية:
- ١- تقييم مدى كفاءة الشركات المدروسة في إدارة أصولها المادية بمختلف أنواعها.
 - ٢- تقييم مدى استقرار سياسات إدارة الأصول في الشركات المدروسة فيما يخص حيازة وتشغيل تلك الأصول بشكل مناسب.
 - ٣- تقييم مدى تحقيق الملاءمة والتوازن بين أحجام مستلزمات كل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة في الشركات المدروسة.

فرضيات البحث:

- انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه صاغ الباحث فرضيات البحث على النحو الآتي:
- ١- تظهر الشركات المدروسة استقراراً في أحجام الأصول الثابتة التي تحتاجها عبر الفترة الزمنية المدروسة.
 - ٢- تحافظ الشركات المدروسة على أنماط واضحة للنسب بين أحجام الأصول المتداولة إلى أحجام الأصول الثابتة عبر الفترة الزمنية المدروسة.
 - ٣- تدير الشركات المدروسة أصولها وفق آليات فعالة وواضحة عبر الفترة الزمنية المدروسة.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصف الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها وتفسير المعطيات والنتائج التي تم التوصل إليها لخدمة أهداف البحث.

مجتمع البحث وعينته:

شمل مجتمع البحث جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حتى تاريخه والبالغ عددها ٢٧ شركة كما هو مبين في الجدول (١).

واقترنت عينة البحث كما هو مبين في الجدول (٢) على مفردات مجتمع البحث التي توافرت فيها البيانات اللازمة للدراسة خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠١٨)، حيث تم استبعاد كل من الشركات التالية: بنك سورية الدولي الإسلامي (SIIB)، بنك سورية والخليج (SGB)، فرنسبنك-سورية (FSBS)، البنك الوطني الإسلامي (NIB)، المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق (UG)، الأهلية لصناعة الزيوت النباتية (AVOC)، شركة سيريتل موبايل تيليكوم (SYTEL) وذلك لعدم كفاية البيانات الخاصة بها خلال فترة الدراسة.

الجدول (١) مفردات مجتمع البحث

النسبة المئوية	الشركات	عدد الشركات	القطاع
55.6%	البنك العربي-سورية (ARBS)، بنك الائتمان الأهلي (BASY)، بنك بيمو السعودي الفرنسي (BBSF)، بنك سورية والمهجر (BSO)، المصرف الدولي للتجارة والتمويل (IBTF)، بنك سورية الدولي الإسلامي (SIIB)، شهبا بنك -بيلوس سابقاً- (BBS)، بنك قطر الوطني (QNBS)، بنك الأردن- سورية (BOJS)، بنك سورية والخليج (SGB)، بنك الشرق (SHRQ)، فرنسبنك- سورية (FSBS)، بنك الشام (CHB)، بنك البركة (BBSY)، البنك	١٥	المصرفي

النسبة المئوية	الشركات	عدد الشركات	القطاع
22.2%	الشركة المتحدة للتأمين (UIC)، السورية الدولية للتأمين (AROP)، الشركة السورية الوطنية للتأمين (NIC)، شركة العقيلة للتأمين التكافلي (ATI)، الاتحاد التعاوني للتأمين (SAIC)، الشركة السورية الكويتية للتأمين (SKIC).	٦	التأمين
7.4%	الشركة الأهلية للنقل (AHT)، المجموعة المتحدة للنشر والاعلان والتسويق (UG).	٢	الخدمي
7.4%	الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية (AVOC)، شركة اسمنت البادية (ABC).	٢	الصناعي
7.4%	شركة سيريتل موبايل تيليكوم (SYTEL)، شركة MTN سورية (MTN).	٢	الاتصالات
100%		٢٧	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية (www.dse.gov.sy)

الجدول (٢) مفردات عينة البحث

النسبة المئوية	الشركات	عدد الشركات	القطاع
55%	البنك العربي-سورية (ARBS)، بنك الائتمان الأهلي (BASY)، بنك بيمو السعودي الفرنسي (BBSF)، بنك سورية والمهجر (BSO)، المصرف الدولي للتجارة والتمويل (IBTF)، شهبيا بنك -بيلوس سابقاً- (BBS)، بنك قطر الوطني (QNBS)، بنك الأردن - سورية (BOJS)، بنك الشرق (SHRQ)، بنك الشام (CHB)، بنك البركة (BBSY).	1١	المصرفي
30%	الشركة المتحدة للتأمين (UIC)، السورية الدولية للتأمين (AROP)، الشركة السورية الوطنية للتأمين (NIC)، شركة العقيلة للتأمين التكافلي (ATI)، الاتحاد التعاوني للتأمين (SAIC)، الشركة السورية الكويتية للتأمين (SKIC).	٦	التأمين
5%	الشركة الأهلية للنقل (AHT)	١	الخدمي
5%	شركة اسمنت البادية (ABC)	1	الصناعي
5%	شركة MTN سورية (MTN)	1	الاتصالات
100%		٢٠	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

حدود البحث:

الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٣ وهي فترة توافق من ناحية توفر البيانات لجميع مفردات عينة البحث.

الحدود المكانية: اقتصر البحث على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك نظراً لتوفر البيانات اللازمة لإنجاز البحث وسهولة الحصول على التقارير الدورية المنشورة على الموقع الإلكتروني للسوق.

الحدود العلمية: اقتصر البحث على دراسة النمط المتبع في إدارة الأصول من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين حجم الأصول المتداولة وحجم الأصول الثابتة في الشركات المدروسة دون التطرق لتركيبية كل نوع من تلك الأصول، كما تم إهمال الأصول الثابتة المعنوية كونها لا ترتبط مباشرة بقرارات الاستثمار التي يتم اتخاذها في الشركة.

محددات البحث: واجه الباحث بعض الصعوبات في حساب أحجام الأصول الثابتة والأصول المتداولة من واقع الإفصاحات الدورية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية نظراً للتباين في شكل ومضمون قوائم المركز المالي التي تضمنتها تلك الإفصاحات.

الدراسات السابقة:

أولاً- الدراسات العربية:

١- دراسة (حافظ وحسين، ٢٠١١) بعنوان: دراسة تأثير سياسات رأس المال العامل على أرباح أسهم الشركة.

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع رأس المال العامل وتأثيره على ربحية عدد من الشركات في العراق، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وانتهت إلى وجود تأثير لسياسات الاستثمار في رأس المال العامل على ربحية الشركات.

٢- دراسة (الحافظ والطائي، ٢٠١٤) بعنوان: تحليل الفجوة بين الواقع الفعلي ومتطلبات المواصفة الدولية لإدارة الأصول- دراسة حالة في شركة مصافي الوسط.

هدفت الدراسة إلى تحليل الفجوة بين واقع هيئة الإنتاج الفعلي ومتطلبات المواصفة الدولية لإدارة الأصول، واعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتوصلت إلى نتائج تفيد بوجود فجوات بين الواقع الفعلي ومتطلبات المواصفة الدولية المذكورة.

٣- دراسة (حسين وبني لام، ٢٠١٦) بعنوان: دور الموجودات الثابتة في تحقيق صافي الربح- بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة.

هدفت الدراسة إلى التعريف بدور الموجودات الثابتة في نشاط المصارف والكشف عن العلاقة بينها وبين الربح في المصارف.

وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق ذلك منهجاً كمياً قياسياً، وتوصلت إلى نتائج تفيد بتباين تأثير الموجودات الثابتة في صافي ربح المصارف المدروسة.

٤- دراسة (الحساني وآخرون، ٢٠٢٠) بعنوان: أثر نفقات الصيانة في تحويل الموجودات الثابتة المعطلة إلى طاقة إنتاجية- بحث تطبيقي في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المثنى.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نفقات الصيانة في الاستفادة من الموجودات الثابتة المعطلة وتحويلها إلى طاقة إنتاجية، وبالاعتماد على المنهج الاستنباطي توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بانخفاض الانفاق على صيانة الموجودات الثابتة رغم توفر النقدية مما أثر على الطاقة الإنتاجية بشكل سلبي.

٥- دراسة (مشجل وجبار، ٢٠٢١) بعنوان: تقييم الأصول المتداولة وتأثيره على الملاءمة والتمثيل الصادق.

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تبني مداخل المعايير المحاسبية الدولية من قبل الوحدات الاقتصادية لتقييم الأصول المتداولة، واعتماداً على المنهج الاستنباطي توصلت الدراسة إلى نتائج أفادت بتأثر الملاءمة والتمثيل الصادق بشكل يختلف مع اختلاف مداخل تقييم الأصول المتداولة.

٦- دراسة (عثمان، ٢٠٢٢) بعنوان: إطار مؤسسي مقترح لإدارة الأصول الاستراتيجية بمؤسسات التعليم العالي في مصر على ضوء مدخل التحالف الاستراتيجي.

هدفت الدراسة إلى التعريف بإدارة الأصول الاستراتيجية ووضعها الراهن في مؤسسات التعليم العالي المصرية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب دلفي، وجاءت نتائج الدراسة باقتراح إطار مؤسستي لإدارة الأصول الاستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي المصرية.

٧- دراسة (الشعار، ٢٠٢٣) بعنوان: فاعلية إدارة الأصول غير الملموسة وأثرها على نظم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المنظمات الدور المعدل للهدر التنظيمي: دراسة ميدانية على شركات الصناعات الدوائية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى فاعلية عملية إدارة الأصول غير الملموسة ومدى تأثيرها على نظام اتخاذ القرارات الاستراتيجية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائجها تأثير إدارة الأصول غير الملموسة على نظم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركات محل الدراسة.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

١- دراسة (Dash & Pathak, 2009) بعنوان:

A Linear Programming Model for Assessing Asset-Liability Management in Banks

"نموذج البرمجة الخطية لتقييم إدارة الأصول والخصوم في المصارف" هدفت الدراسة إلى وضع نموذج برمجة خطية من أجل تقييم واقع إدارة الأصول والخصوم في المصارف، وأظهرت نتائج الدراسة تأثير إدارة الأصول والخصوم في المصارف بنمط ملكيتها وهيكلتها.

٢- دراسة (Dash et al., 2011) بعنوان:

In Indian Banks An Analysis Of Asset-Liability Management

"تحليل إدارة الأصول والخصوم في المصارف الهندية" هدفت الدراسة إلى تحليل واقع إدارة الأصول والخصوم والسيولة في المصارف العاملة في الهند، اعتمدت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليلياً وتوصلت إلى نتائج مفادها أن وضع السيولة في المصارف العامة كان أفضل مما هو في المصارف الخاصة، في حين لم يكن وضع السيولة جيداً في المصارف الأجنبية.

3- دراسة (Nobanee, & Abraham, 2015) بعنوان:

Current assets management of small enterprises

"إدارة الأصول المتداولة للمؤسسات الصغيرة" هدفت الدراسة إلى تقصي العلاقة بين دورة التجارة الصافية للمنشأة وحجمها وسيولتها، واستخدمت طريقة تقدير نظام البيانات الدينامية اللحظية المعممة مع الأخطاء المعيارية لعينة من ٥٨٠٢ شركة أمريكية غير مالية مدرجة في بورصة نيويورك وبورصة الأوراق المالية الأمريكية، وبورصة ناسداك وسوق التداول خارج البورصة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية معنوية بين دورة التجارة الصافية، كمقياس شامل للكفاءة في إدارة رأس المال العامل، والسيولة للشركات الصغيرة.

بعنوان: (Koliass & Arnis, 2019)- دراسة 4

The Optimal Allocation Of Current Assets Using Mean-Variance Analysis

"التخصيص الأمثل للأصول المتداولة باستخدام تحليل المتوسط والتباين"

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج يستند إلى المبدأ الأساسي لنظرية المحفظة من أجل التخصيص الأمثل للأصول المتداولة، وطبقت الدراسة على المنشآت الصناعية اليونانية، وأظهرت النتائج فائدة النموذج في تقييم ومراقبة الأصول المتداولة وصياغة السياسات والاجراءات المتعلقة بها.

٥- دراسة (Purba & Bimantara, 2019) بعنوان:

The Influence of Asset Management on Financial Performance, with Panel Data Analysis

" تأثير إدارة الأصول على الأداء المالي، مع تحليل البيانات المقطعية"

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير إدارة الأصول على الأداء المالي بالاعتماد على قياس معدل دوران الأصول الثابتة وتحليل انحدار البيانات المقطعية، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي كبير لمعدل دوران الأصول الثابتة على الأداء المالي للمنشآت المدروسة مما يدل على أهمية إدارة الأصول من أجل تحسين ربحية المنشأة.

٦- دراسة (Rajendran, 2019) بعنوان:

Financing Current Assets Decision In Working Capital Management: An Evaluation

" تقييم قرار تمويل الأصول المتداولة في إدارة رأس المال العامل"

هدفت الدراسة إلى دراسة أهمية تمويل رأس المال العامل وتحليل نمط تمويل الأصول المتداولة في المنشآت، وقد تم الاعتماد على تحليل النسب المالية والأدوات الإحصائية المناسبة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بقيام المنشآت بالموائمة بين العائد والمخاطر من أجل إدارة رأس المال العامل بشكل فعال.

بعنوان: (Rajendran, 2019) دراسة 7 -

Financing Fixed Assets Decision: An Analysis

"تحليل قرار تمويل الأصول الثابتة"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهمية تمويل الأصول الثابتة وتحليل نمط تمويل الأصول الثابتة لعدد من الشركات المساهمة العامة المختارة، وقد تم الاعتماد على تحليل النسب المالية والأدوات الإحصائية المناسبة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تفيد باتباع المنشآت المدروسة لسياسات تمويل جيدة لشراء الأصول الثابتة توازن بين العائد والمخاطر المرافقة لقرار التمويل وتحديد هيكل التمويل الأمثل.

٨- دراسة (García-Posada et al., 2020) بعنوان:

Determinants Of Investment In Tangible And Intangible Fixed Assets

محددات الاستثمار في الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر خصائص المنشأة ونوع مصدر التمويل في تحديد استثماراتها في الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة، وتبين من نتائج الدراسة أن المنشآت الأكبر حجماً تستثمر أكثر في البحث والتطوير وفي الأصول غير الملموسة ولكن أقل في الأصول الثابتة الملموسة، وأن الديون هي المصدر الأهم لتمويل شراء الأصول الثابتة الملموسة.

٩- دراسة (Casalta et al., 2024) بعنوان:

Improving asset management in capital-intensive industries: Case study of a Portuguese water utility.

" تحسين إدارة الأصول في الصناعات كثيفة رأس المال: دراسة حالة شركة مياه برتغالية"

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح أساليب لدعم قرار الصناعات كثيفة رأس المال ومساعدتها على إدارة أصولها وتحسين دورة حياتها، وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تفيد في تقليل حجم الميزانية المستخدمة بشكل كبير، وتعزيز خلق القيمة، وضمان الإدارة المناسبة للأصول في الشركة محل الدراسة.

١٠- دراسة (Ji et al., 2024) بعنوان:

The contraction of Chinese shadow banking and corporate investment behavior: Evidence from the background of the “New Rules on asset management”

" انكماش القطاع المصرفي الموازي الصيني وسلوك الاستثمار المؤسسي: الأدلة المستمدة من خلفية القواعد الجديدة لإدارة الأصول"

هدفت الدراسة إلى اكتشاف تأثير انكماش النظام المصرفي الموازي الصيني على سلوك الاستثمار المؤسسي باستخدام السيناريو الخارجي لـ "القواعد الجديدة لإدارة الأصول" في نيسان ٢٠١٨، وتوصلت إلى نتائج تفيد بأن التنظيم يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة ١٨,٣٪ في للشركات التي تعتمد على النظام المصرفي الموازي.

بعد استطلاع أدبيات البحث من خلال رصد الدراسات السابقة العربية (٧ دراسات) والأجنبية (١٠ دراسات) المرتبطة بموضوع البحث تبين للباحث أنها قد تناولت موضوع إدارة الأصول بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال دراسة أهمية هذا الموضوع أو من خلال تقييمه أو دراسة أثره على الأداء وعلى الملاءمة وكذلك توصيف محدداته بشكل عام، أي أنّ تلك الدراسات قد تناولت موضوع إدارة الأصول في إطاره العام الواسع دون التعمق في تفاصيله الفنية الدقيقة.

في حين أن الدراسة الحالية قد ركزت وبشكل معمق على دراسة وتقييم مدى قدرة الشركات المدروسة على إدارة أصولها بشكل علمي ومدى اتباعها نمطاً واضحاً وراسخاً من خلال ترشيد قرارات الاستثمار في الأصول بنوعها الثابتة والمتداولة، أي تقييم مدى قدرتها وسلامة قراراتها الاستثمارية في حيازة الحجم الكافي والمناسب من الأصول الثابتة وتجديدها وإحلالها على المستوى الاستراتيجي، وكذلك مدى كفاية الأصول المتداولة المستثمر فيها لضمان تشغيل الأصول الثابتة من جهة وضمان عدم تجميد الأموال في استثمارات زائدة من هذا النوع.

وبذلك فقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وتميزت عنها من خلال دراسة العلاقة بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة كجانب أساسي من جوانب الإدارة الفعالة للأصول في الشركة.

الإطار النظري للبحث:

مفهوم الأصول في المنشأة:

الأصول هي ممتلكات فردية أو مشتركة ذات قيمة اقتصادية يتوقع منها أن تنتج منافع اقتصادية مستقبلية تمتد لفترة من الوقت، وتعد أساس عمل المنشآت التي تمدّها بأسباب البقاء والنمو.

ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الأصول:

- الأصول الثابتة وهي أصول طويلة الأجل يتم اقتنائها وتبقى ثابتة دون تغيير لفترة طويلة تزيد عن العام الواحد، وتعدّ أساس العمل والإنتاج في المنشأة وما تحققه من إيرادات، كما تمثل جانباً من البنية التحتية ورأسمال المنشأة حيث تسمى أحياناً بالأصول الرأسمالية.

- الأصول المتداولة وهي أصول قصيرة الأجل يتم الحصول عليها وتداولها خلال دورة التشغيل، أي أنها تعود إلى أصلها النقدي خلال مدة لا تزيد عن عام واحد وقد تسمى أحياناً بالأصول السائلة، وتستخدم هذه الأصول في تسيير عمليات التشغيل اليومية وتلبية احتياجاتها المالية وغير المالية، كما تسهم في تحديد حجم رأس المال العامل في المنشأة.

تحتاج المنشأة من أجل استمرارية العمل فيها إلى حدّ أدنى من الأصول المتداولة طوال فترة حياتها الإنتاجية يسمى بالأصول المتداولة الدائمة أو إجمالي رأس المال العامل الدائم.

وقد تكون الأصول ملموسة ذات وجود مادي قابل للرؤية واللمس مثل الأراضي والمباني والتجهيزات وغيرها، أو غير ملموسة تقتصر للمظهر المادي الذي يشعر بوجودها مثل براءات الاختراع والشهرة والعلامة التجارية وغيرها.

أهمية الأصول في المنشأة:

إن الهدف الأساس في المنشأة هو تعظيم قيمتها السوقية كانعكاس لتعظيم قيمتها الدفترية جزاءً زيادة حجم حقوق الملكية فيها، ولا شك أن تحقيق ذلك يستند إلى ما تحققه المنشأة من إيرادات مستقرة تنمو وتترايد مع مرور الوقت.

ومن هنا تأتي أهمية الأصول بمختلف أنواعها في المنشأة، إذ تحتاج إلى حجم معين ومناسب من الأصول الثابتة التي تلبي حاجة العمل والإنتاج الحالي والمنظور ضمن حدود زمنية معينة ومخطط لها، كما تحتاج في الوقت نفسه إلى الحجم الكافي والمناسب من الأصول المتداولة اللازمة لتلبية احتياجات عمليات التشغيل والإنتاج والتسويق وما يلزم من نفقات للحفاظ على استمرارية العمل في المنشأة.

ومن جهة أخرى تقتضي مبادئ العمل المالي السليم أن يكون الاستثمار في هذين النوعين من الأصول محدوداً بحدود الحاجة دون إفراط أو تقصير، أي دون تجميد للأموال في أصول غير مطلوبة، وكذلك عدم التأثير على سلامة العمل واستمراريته في المنشأة جراء عدم توفر الأصول اللازمة لذلك.

الحجم المناسب للأصول في المنشأة:

تتنوع المنشآت تبعاً لطبيعة نشاط وحجم كل منها وعمرها الزمني، ويرتبط ذلك بحجم الإنتاج وحجم المبيعات، وبالتالي تختلف حاجة كل منشأة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة تبعاً لهذا التنوع والاختلاف في الحجم وطبيعة النشاط.

كما تختلف حاجة المنشأة من تلك الأصول بنوعيتها الثابت والمتداول تبعاً لدرجة النجاح في تحديد واختيار أنواع الأصول ومواصفاتها والكفاءة في استخدامها.

ومن ناحية أخرى ينبغي على المنشأة أن توائم بين نوعي الأصول وضمان تحقيق النسبة الملائمة من الأصول المتداولة إلى الأصول الثابتة (CA/FA) التي تكفل تشغيل الأصول الثابتة بشكل فعال من أجل تنفيذ خطط الإنتاج والتسويق الموضوعة وتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية للمنشأة (Banerjee, 2022).

لاشك أن تحديد النسبة الملائمة من الأصول المتداولة إلى الأصول الثابتة يرتبط بطبيعة نشاط المنشأة وسياساتها الإدارية وخاصة ما يتعلق منها بمستوى المخاطر التي يمكن تحملها. حيث تميل الإدارة المتحفظة إزاء المخاطر إلى الحفاظ على نسبة سيولة مرتفعة وتحقيق نسبة مرتفعة من الأصول المتداولة إلى الأصول الثابتة، في حين تميل الإدارة المجازفة أو المغامرة إلى العمل في جوّ تسوده درجة عالية من المخاطر والإبقاء على نسبة سيولة منخفضة وتحقيق نسبة منخفضة من الأصول المتداولة إلى الأصول الثابتة، بمعنى الاحتفاظ بأدنى حدّ من النقدية والمخزون والحسابات المدينة وفرض شروط متشددة في عملية البيع الأجل وسياسات التحصيل (البناء وعبد الحسن، ٢٠٢٢)، في الوقت الذي تأخذ فيه الإدارة المعتدلة موقعاً متوسطاً بين النمطين السابقين من الإدارة بتحمل درجة معقولة من المخاطر والحفاظ على درجة معتدلة من السيولة وكذلك تحقيق نسبة معتدلة من الأصول المتداولة إلى الأصول الثابتة.

وبشكل عام تعد الأصول المتداولة ضرورية لتشغيل الأصول الثابتة في المنشأة، وبناءً عليه تتخذ القرارات اللازمة بخصوص تحديد تركيبة الأصول المتداولة ومواصفاتها ومواعيد الحصول عليها وكيفية تمويلها.

دورة حياة الأصول:

تمر دورة حياة الأصل الثابت تحديداً بعدة مراحل تبدأ بمرحلة التخطيط لحياة الأصل بالمواصفات المناسبة وتنتهي بمرحلة التخلص من الأصل بعد استهلاكه أو تقادمه.

ويمكن ايجاز دورة حياة الأصل الثابت بالمرحلتين الخمس التالية:

- ١- مرحلة التخطيط: وتتضمن هذه المرحلة بالتفكير في احتياجات المنشأة من الأصول المتنوعة وتحديد المواصفات الفنية وغير الفنية المناسبة لكل أصل ومصادر الحصول عليها وكيفية تمويلها.
- ٢- مرحلة الاستحواذ على الأصل: وهي المرحلة التي يتم من خلالها شراء أو استئجار الأصل ونقله إلى المنشأة.
- ٣- مرحلة تشغيل الأصل: أي مرحلة وضع الأصل في سياق العمل المخصص له واستثماره بشكل فعلي.
- ٤- مرحلة صيانة الأصل: وتتضمن هذه المرحلة كل الأنشطة اللازمة للحفاظ على تشغيل الأصل واستمرارية حياته المخطط لها، حيث يتم إجراء صيانة دورية منتظمة وصيانة طارئة عند حدوث أي خلل في تشغيل الأصل أو انخفاض إنتاجيته.
- ٥- مرحلة التخلص من الأصل: وهي المرحلة التي تتضمن اتخاذ القرار المناسب بالتخلي عن الأصل وعدم تحمل تكاليف صيانة إضافية غير مجدية، وعادة ما يتم ذلك عند استهلاك الأصل بشكل كامل أو عند تقادم الأصل وتوفر أصول بديلة ذات مواصفات ومستويات إنتاجية أفضل، وبذلك يتم استبدال الأصل بأصل جديد تبدأ دورة حياته من جديد.

إدارة الأصول في المنشأة:

تعكس إدارة الأصول النظرة إلى الأصول المادية كأشياء وأنظمة لها دورة حياة معينة وتتفاعل مع بيئتها بحيث تنمو أو تتحدر مع الاستخدام الهادف للحصول على أفضل النتائج لصالح المنشأة (Davis, 2008, P. 7).

تتمحور إدارة الأصول حول تقديم مستوى جيد من الخدمة للعملاء في ظل تكلفة معقولة ومخاطر مقبولة مع ضمان الاستمرارية على المدى الطويل (NHDEC 2023, P. 6).

من المهم قياس المخاطر المرافقة لأي أصل من أجل تحديد الأصل الأكثر أهمية من غيره، فالأصول ليست على نفس الدرجة من الأهمية من أجل الاستخدام الفعال للموارد المادية والبشرية المتاحة، ومن أجل ذلك يتم تقدير احتمال فشل كل أصل ونتائج ذلك الفشل (NHDEC 2023, P. 14)

وحسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام ٢٠٠١ فإن إدارة الأصول هي العملية المنهجية لتطوير الأصول وتشغيلها وصيانتها من خلال الجمع بين المبادئ الهندسية والممارسات التجارية السليمة والمبررات الاقتصادية وتوفير ما يلزم لاتخاذ القرارات اللازمة التي تلبي متطلبات العملاء (Krugler et al. 2007, P.5).

كما تعرّف إدارة الأصول بأنها عملية منهجية لتحليل كافة أنواع الأصول وتداولها وإقراضها واقتراضها (Vanini, 2020, p. 13).

وتأتي أهمية إدارة الأصول من ناحية تخفيض تكاليف الاستثمار اللازمة وكذلك تخفيض تكاليف التشغيل وتحسين عملية الأداء التشغيلي، وتخفيض درجة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة من مختلف النواحي التشغيلية والمالية وغيرها.

النتائج والمناقشة:

لتحقيق الأهداف المحددة للبحث واختبار الفرضية الرئيسية، قام الباحث بجمع البيانات الثانوية الخاصة بقيم الأصول الثابتة والأصول المتداولة للشركات المدرسة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك من خلال التقارير السنوية المنشورة على موقع السوق منذ تاريخ إدراج كل منها وحتى نهاية العام ٢٠٢٣. وبعد استخلاص المعلومات المطلوبة وحسابها من واقع التقارير السنوية المذكورة ومقارنتها زمنياً تم اختيار الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٣ وهي الفترة التي توافرت فيها البيانات لأغلب الشركات المدرسة التي يجري التداول عليها.

وعليه تم استبعاد سبع شركات مدرجة في السوق من الدراسة الحالية وهي: (AVOC, FSBS, NIB, SGB, SIIB, SYTEL, UG)

وتمت المقارنة بين شكل تطور قيم الأصول الثابتة والأصول المتداولة لكل شركة مدرسة وذلك كما هو مبين في الجدول التالي (٣)، مع الإشارة إلى تأثير كلا نوعي الأصول الثابتة والمتداولة على حدّ سواء بمعدلات التضخم السائدة.

الجدول (٣) شكل تطور قيم الأصول الثابتة FA والأصول المتداولة CA للشركات المدرسة مدرسة

الشركة	معدل التغير	2019	2020	2021	2022	2023
ABC	ΔCA%	96%	170%	98%	18%	32%
	ΔFA%	16%	-6%	89%	79%	4354%
AHT	ΔCA%	103%	10%	111%	23%	98%
	ΔFA%	17%	85%	73%	112%	26%
ARBS	ΔCA%	-9%	169%	90%	26%	248%
	ΔFA%	6%	103%	73%	28%	283%

162%	47%	78%	36%	4%	$\Delta CA\%$	AROP
222%	11%	11%	0%	-3%	$\Delta FA\%$	
85%	310%	189%	110%	-14%	$\Delta CA\%$	ATI
49%	10%	35%	11%	0%	$\Delta FA\%$	
244%	18%	54%	103%	-1%	$\Delta CA\%$	BASY
281%	57%	61%	92%	16%	$\Delta FA\%$	
263%	14%	68%	97%	9%	$\Delta CA\%$	BBS
244%	21%	68%	144%	16%	$\Delta FA\%$	
236%	26%	120%	108%	4%	$\Delta CA\%$	BBSF
128%	31%	325%	43%	30%	$\Delta FA\%$	
317%	5%	72%	147%	-18%	$\Delta CA\%$	BBSY
144%	25%	113%	83%	40%	$\Delta FA\%$	
311%	6%	72%	145%	-17%	$\Delta CA\%$	BOJS
240%	69%	73%	121%	25%	$\Delta FA\%$	
314%	17%	58%	121%	-20%	$\Delta CA\%$	BSO
170%	25%	82%	57%	10%	$\Delta FA\%$	
311%	28%	106%	119%	18%	$\Delta CA\%$	CHB
181%	26%	54%	65%	18%	$\Delta FA\%$	
234%	6%	83%	96%	7%	$\Delta CA\%$	IBTF
231%	28%	104%	4%	89%	$\Delta FA\%$	
133%	70%	86%	55%	11%	$\Delta CA\%$	MTN
23%	40%	69%	7%	12%	$\Delta FA\%$	
290%	9%	30%	52%	2%	$\Delta CA\%$	NIC
-17%	-8%	107%	27%	-6%	$\Delta FA\%$	
310%	24%	99%	159%	8%	$\Delta CA\%$	QNBS
347%	23%	118%	151%	9%	$\Delta FA\%$	
71%	-16%	3%	-1%	61%	$\Delta CA\%$	SAIC
158%	39%	-2%	-1%	0%	$\Delta FA\%$	
336%	-4%	60%	71%	23%	$\Delta CA\%$	SHRQ
172%	33%	56%	51%	24%	$\Delta FA\%$	
270%	15%	113%	148%	-6%	$\Delta CA\%$	SKIC
72%	149%	56%	19%	2%	$\Delta FA\%$	
150%	66%	135%	113%	4%	$\Delta CA\%$	UIC
302%	9%	12%	2%	11%	$\Delta FA\%$	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

من خلال تتبع شكل تطور معدلات التغير في قيم الأصول الثابتة للشركات المدروسة خلال فترة الدراسة (٢٠١٨-٢٠٢٣) المبينة في الجدول (٣) أعلاه يظهر التقلب الواضح في هذه المعدلات من عام لآخر وعدم اتباعها نمطاً محدداً، فقد ارتفعت هذه المعدلات أو انخفضت بنسب متباينة ولم تُظهر أية شركة مدروسة

استقراراً في هذه النسب رغم أهمية ذلك، كما يتضح مدى تقلب معدلات التغير في قيم الأصول المتداولة لتلك الشركات بين الزيادة والنقصان بالنسبة لكل شركة مدرجة ضمن عينة الدراسة. بالمقارنة بين أنماط تطور قيم الأصول الثابتة والأصول المتداولة لكل شركة من الشركات المدروسة تبين عدم وجود نمط واضح أو محدد يجمع بين كلا النوعين من الأصول الثابتة والأصول المتداولة. وانطلاقاً من مبدأ تحقيق الاستثمار الأمثل في الأصول الثابتة بحيث تستحوذ الشركة على الكم الكافي واللازم لتشغيل الشركة وضمان استحواذها وفق خطط متنوعة الأجل وضمان تشغيلها وصيانتها وتجديدها. وكذلك تأمين الكم الكافي من الأصول المتداولة اللازمة لتشغيل الأصول الثابتة. وبتقييم مدى التزام الشركات المدروسة بإدارة أصولها بفعالية وكفاءة قام الباحث بحساب نسبة الأصول المتداولة إلى الأصول الثابتة ودراسة أنماط تطورها خلال فترة الدراسة عبر حساب معدل التغير في قيمة كل منها.

ويعد حساب نسبة الأصول المتداولة/ الأصول الثابتة (CA/FA) لكل من الشركات المدروسة تم حساب معدلات التغير السنوية فيها وذلك كما هو مبين في الجدول التالي (٤).

الجدول (٤) معدلات التغير السنوية لنسبة الأصول المتداولة/ الأصول الثابتة (CA/FA) للشركات المدروسة

القطاع	الشركة	العام	2019	2020	2021	2022	2023
المصرفي	ARBS		-14%	46%	-22%	-11%	-8%
	BASY		-15%	21%	-10%	-20%	15%
	BBSF		-20%	65%	-94%	44%	51%
	BSO		-27%	68%	-54%	6%	60%
	IBTF		-43%	131%	-98%	-7%	18%
	BBS		-6%	-13%	19%	-6%	11%
	QNBS		-1%	4%	-12%	9%	-9%
	BOJS		-33%	44%	-11%	-37%	59%
	SHRQ		-1%	14%	-10%	-31%	88%
	CHB		0%	32%	1%	-32%	45%
التأميني	BBSY		-41%	76%	-54%	3%	87%
	UIC		-6%	116%	0%	-58%	-90%
	AROP		7%	29%	24%	-28%	-51%
	NIC		8%	11%	-57%	55%	352%
	ATI		-15%	105%	24%	159%	-249%
	SAIC		61%	-61%	5%	-44%	5%
الخدمي	SKIC		-8%	116%	-72%	-91%	169%
	AHT		73%	-114%	62%	-63%	98%
	ABC		69%	116%	-181%	-39%	-63%
الصناعي							

68%	11%	-36%	46%	0%	MTN	الاتصالات
-----	-----	------	-----	----	-----	-----------

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

يُظهر الجدول السابق (٤) تقلباً في النسب المحسوبة سواء بالزيادة أو بالنقصان مع غياب كامل لأي نمط واضح في قيم الأصول الثابتة والأصول المتداولة ونسبة الأصول المتداولة إلى الأصول الثابتة. وتمهيداً للدراسة الإحصائية اللازمة قام الباحث بترميز هذه القيم وفق اشاراتها الجبرية (١ للقيم الموجبة، و ٠ للقيم السالبة)، ثم أجرى اختبار Wald-Wolfowitz Run Test اللا معلمي للكشف عن عشوائية التغير في معدلات تغير نسبة الأصول المتداولة إلى الأصول الثابتة في الشركات المدروسة خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٣) وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي (٥).

الجدول رقم (٥) نتائج اختبار عشوائية البيانات (Runs Test)

Asymp. Sig. (2-tailed)	Z	Number of Runs	Total Cases	Cases >= Test Value	Cases < Test Value	Test Value	المفردة (شركة)
1	0	3	5	1	4	0.2	ARBS
0.913	0.109	4	5	2	3	0.4	BASY
0.913	0.109	4	5	3	2	0.6	BBSF
0.913	0.109	4	5	3	2	0.6	BSO
0.913	0.109	4	5	2	3	0.4	IBTF
0.913	0.109	4	5	2	3	0.4	BBS
0.23	1.2	5	5	2	3	0.4	QNBS
0.913	0.109	4	5	2	3	0.4	BOJS
0.913	0.109	4	5	2	3	0.4	SHRQ
1	0	3	5	4	1	0.8	CHB
0.913	0.109	4	5	3	2	0.6	BBSY
1	0	3	5	2	3	0.4	UIC
0.326	-0.982	2	5	3	2	0.6	AROP
1	0	3	5	4	1	0.8	NIC
1	0	3	5	3	2	0.6	ATI
0.23	1.2	5	5	3	2	0.6	SAIC
0.913	0.109	4	5	2	3	0.4	SKIC
0.23	1.2	5	5	3	2	0.6	AHT
0.326	-0.982	2	5	2	3	0.4	ABC
0.913	0.109	4	5	3	2	0.6	MTN

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي.

يتضح من خلال الجدول السابق (٥) أن درجة المعنوية كانت أكبر من مستوى المعنوية المستخدم ٥% بالنسبة لجميع المفردات المدروسة مما يعني قبول فرض العدم القاضي بعشوائية تسلسل المشاهدات المدروسة لكل مفردة من مفردات العينة.

اختبار فرضيات البحث:

بناءً على التحليل السابق تبين للباحث أن الشركات المدروسة (عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية) لم تُظهر استقراراً في أحجام الأصول الثابتة التي تحتاجها، كما أنها لم تحافظ على أنماط واضحة للنسب بين أحجام الأصول المتداولة إلى أحجام الأصول الثابتة وذلك خلال الفترة الزمنية المحددة للبحث، وبالتالي لم تكن الشركات المدروسة ناجحة في إدارة أصولها ولم تتبع آليات فعالة وواضحة في استحواد كلا النوعين من الأصول وفق المعايير المعمول بها، وبالتالي تم رفض صحة فرضيات البحث الثلاث المختبرة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

بناءً على نتائج المناقشة والتحليل واختبار فرضيات البحث المذكورة آنفاً توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

- ١- لم تُبدِ الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية استقراراً في أحجام الأصول المادية الثابتة خلال فترة الدراسة.
- ٢- لم تحقق الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية نسبة ملاءمة مستقرة بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة (CA/FA) خلال فترة الدراسة.
- ٣- لا يوجد نمط واضح تتبعه الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لإدارة أصولها.

٤- لم تتجج الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في إدارة أصولها بشكل سليم وفعال نتيجة غياب النمط الواضح والراسخ لتركيبية أصولها التي تعمل بها.

ب- التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من استنتاجات يوصي الباحث بما يلي:

- ١- يتوجب على الشركات المدروسة أن تتبنى سياسات واستراتيجيات واضحة لحيازة الأصول الثابتة والأصول المتداولة لتحقيق أهدافها المرسومة بفعالية وكفاءة وذلك من خلال ترشيد قرارات الاستثمار التي يتم اتخاذها في هذا الصدد وبناءً على خطط سليمة توضع بمشاركة جميع المستويات الإدارية في الشركة.

- ٢- يتوجب على الشركات المدروسة أن تحافظ على نسب ثابتة وملائمة من الأصول المتداولة إلى الأصول الثابتة بما يضمن تشغيل أصولها الثابتة بفعالية وكفاءة كنتيجة لامتلاك الحجم الكافي والمناسب من الأصول المتداولة أيضاً.
- ٣- يتوجب على الشركات المدروسة أن تعمل بشكل نشط على تقييم أداء أصولها المادية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص حياة تلك الأصول وتشغيلها وصيانتها وتجديدها لضمان سير العمل فيها بشكل جيد.

المراجع:

باللغة العربية:

١. البناء، زينب مكي؛ هاني حمدي عبد الحسن. ٢٠٢٢، أثر إدارة رأس المال العامل في الكفاءة التشغيلية- دراسة تطبيقية على عينة من شركات قطاع الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث والأربعون، ٢٠٢-٢٣٣.
٢. حافظ، عبد الناصر علك؛ حسين وليد حسين. ٢٠١١، دراسة تأثير سياسات رأس المال العامل على أرباح أسهم الشركة، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد الأول، العدد الخامس عشر، ٢٣٥-٣٥٢.
٣. الحافظ، علي عبد الستار عبد الجبار؛ عدي سعدون عزيز الطائي. ٢٠١٤، تحليل الفجوة بين الواقع الفعلي ومتطلبات المواصفة الدولية لإدارة الأصول- دراسة حالة في شركة مصافي الوسط، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد السادس، العدد الأول، ١٧١-١٨٧.
٤. الحساني، وعد هادي عبد؛ خالد صباح الشمري؛ ليث جواد كاظم. ٢٠٢٠، أثر نفقات الصيانة في تحويل الموجودات الثابتة العاطلة إلى طاقة إنتاجية- بحث تطبيقي في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المثنى، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني والسبعون، ١١٧-١٣٠.
٥. حسين، هاشم حسن؛ علي حسين نوري بني لام. ٢٠١٦، دور الموجودات الثابتة في تحقيق صافي الربح- بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة. مجلة كلية المأمون الجامعية، العدد الثامن والعشرون، ٩٤-١٠٩.
٦. الشعار، حمزة يوسف صالح. ٢٠٢٣، فاعلية إدارة الأصول غير الملموسة وأثرها على نظم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المنظمات الدور المعدل للهدر التنظيمي: دراسة ميدانية على شركات الصناعات الدوائية الأردنية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد السابع والأربعون، العدد الرابع، ٢٤-١.
٧. عثمان، منى شعبان. ٢٠٢٢، إطار مؤسسي مقترح لإدارة الأصول الاستراتيجية بمؤسسات التعليم العالي في مصر على ضوء مدخل التحالف الاستراتيجي، جامعة سوهاج، المجلة التربوية، عدد يناير، المجلد الأول، العدد الثالث والتسعون، ٥٨٣-٦٧٩.
٨. مشجل، هاني حميد؛ عقيل كاظم جبار. ٢٠٢١، تقييم الأصول المتداولة وتأثيره على الملاءمة والتمثيل الصادق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني والأربعون، ٣٠٨ - ٣٢٨.

باللغة الأجنبية:

1. CASALTA, M.; , Flávia B.; Luciana Y.; Lígia B. R. 2024, *Improving asset management in capital-intensive industries: Case study of a Portuguese water utility, Utilities Policy* , Vol. 91, 1-14.
2. DASH M.; Pathak R. 2009, *A Linear Programming Model for Assessing Asset-Liability Management in Banks*, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1542776>, 1-16.
3. DASH M.; K.A. Venkatesh; Bhargav B.D. 2011, *An analysis of asset-liability management in Indian banks*, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1760786> , 1-13.
4. DAVIS R. 2008, *An Introduction to Asset Management*. blah d blah design ltd, 32.
5. GARCÍA-P. M.; ÁLVARO M.; MARISTELA M. ,*Determinants of investment in tangible and intangible fixed assets*, Banco de España and the Eurosystem, Madrid, 21.
6. JI Z.; NAIDE Y.; DONGMIN K. 2024, *The contraction of Chinese shadow banking and corporate investment behavior: Evidence from the background of the “New Rules on asset management”*, *China Economic Quarterly International* Vol. 4, 119-132.
7. KOLIAS G.; NIKOLAOS A. 2019, *The optimal allocation of current assets using mean-variance analysis*, *Accounting and Management Information Systems* Vol. 18, No. 1, 50-72.
8. KRUGLER P. E. et al. 2007, *Asset Management Literature Review and Potential Applications Of Simulation, Optimization, and Decision Analysis Techniques for Right-Of-Way and Transportation Planning And Programming*, Texas Transportation Institute, 115.
9. NHDEC. 2023, *Asset Management* , Handbook & Toolkit, 43.
10. NOBANEH H.; ABRAHAM J. 2015, *Current Assets Management of Small Enterprises. Journal of Economic Studies*, Vol. 42, No. 4, 1-22.
11. PURBA J.; HORAS V.; DENNY B. 2019, *The Influence of Asset Management on Financial Performance, with Panel Data Analysis*, *Advances in Economics, Business and Management Research*, vol. 143, 150-155.
12. RAJENDRAN G. 2019, *Financing current assets decision in working capital management: an, evaluation*, *International Journal of Management (IJM)*, Vol. 10, No. 2, March-April, 39-46.
13. RAJENDRAN G. 2019, *Financing Fixed Assets Decision: An Analysis*, *International Journal of Management (IJM)*, Vol. 10, No. 4, 104-114.
14. SHROTRIYA, V. 2017, *Ratio Analysis of Current Assets, Fixed Assets and Total Assets (A Case Study of IFFCO Ltd.)*, *SKIT RESEARCH JOURNAL*, Vol. 7, No. 1, 86-88.
15. VANINI P. 2020, *Asset Management*, University of Basel, 544.

المواقع الإلكترونية:

1. Banerjee, Brobir 2022, <https://www.tutorialspoint.com/what-is-the-significance-of-current-assets-over-fixed-assets-ratio>.